



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية

الأثر النحوي والصرفى على اختلاف الفقهاء

آيات الطهارة نموذجاً

Grammatical and Morphological Impact of Arabic
Language on the Difference Opinions by the Juris :
Verses of Purification as an Example

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية تخصص (الدراسات النحوية واللغوية)

إعداد الطالب : إشراف الدكتور :

محمد فتح الرحمن محمد أحمد فضل الله النور عليماه

(2016م - 1437هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آيـةـ:

الرَّ تِلْكَ إِيَّتُ الْكِتَبِ الْمِيَّنِ ﴿١﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ

تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾

أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَخْتِلَافًا

كَثِيرًا ﴿٨٢﴾

إهداء:

إلى الظلال الوارفة، والأفندة املهمة، من تلقيت عنهم كلماتي الأولى في الحياة، من ربّياني وعلمني وسانداني وشدّا من عزمي.

إلى من ضمني وأرشدني وعلمني وبصرني وأخذ بيدي حتى أوقفني على الدرب والطريق.

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، ولا للعبارات أن تحصى فضائلهما.

إلى:

(أمي وأبي).

شكر وعرفان

هذا باب قول النبي صلى الله عليه وسلم:

(لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

رواية الإمام أحمد والبخاري في الأدب المفرد

أشكر الله سبحانه وتعالى ثم كل من أسهمني وأعانني ووقف
معي حتى أكملت مرحلة الدراسة، وهم كثيرون لا يمكن أن أقدم
لهم شيئاً إلا الدعاء.

أخص بالذكر منهم المشرف على البحث د: فضل الله النور،
صاحب الأيدي البيضاء والخير والفضل والعلم والتوجيه.

وأشكر منظمة نما الخيرية وعلى رأسها الوالد الشيخ د: فيصل
البعداني، و الشيخ مراد القدسي، وأشكر منظمة ذي النورين
الخيرية .

وكل زملائي في معهد الإمام مسلم على التشجيع والمعونة
والتحفيز.

مستخلص البحث :

خلص البحث إلى أنَّ علمي النحو والصرف لَهُما دورٌ كبيرٌ في اختلاف الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية .

وخلص إلى أنَّ كثيراً من الآراء الفقهية يستدلُّ عليها أصحابها بالقواعد النحوية والضوابط اللغوية.

وخلص البحث إلى أنَّ القرآن الكريم يحتوي على أمثلةٍ كثيرةٍ في باب الطهارة دون ما سواه من الأبواب ، وهذا يدلُّ على ثراء النص القرآني وأنَّه مِنْ أخصب الميادين للبحث اللغوي.

Abstract:

This research is to discuss about that the Arabic grammar and its morphology play a big role in deriving verdicts by jurists in the light of sharia.

However most of the differences in opinions by the jurists are being proven aside with the Arabic grammar and the principles of the language context.

Further more this research also throws more light upon the issue of the holly quran that it contains many examples that reguards with purification more than any other topic.

This really makes the verses of the holy quran the most suitable when dealing with this issue and also dense and profound in the field of Arabic language research.

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقيين، وعلى آله وصحبه، وتابعين، وبعد:

فاللغة العربية أساس العلوم، ومنبع الأفهام، والشريعة الإسلامية إنما وضعت للفهم والإفهام، وخطابها منبعه وأصله القرآن الكريم الذي أنزل بلسان عربي مبين.

واللغة العربية متعددة المعاني، ومتعددة الأساليب ، فتأثير ذلك على فهم الفقهاء للقرآن الكريم واستنباط الأحكام منه فاختلت آراؤهم وتعدهت مذاهبهم بناءً على اختلافهم في فهم اللغة وتغير علامات الإعراب.

وهذا ما أراد الباحث تسلیط الضوء عليه في هذا البحث ، ومعرفة أثر اللغة ونقد بها الجانب النحوي والصرفي على اختلاف الفقهاء وتعده مذاهبهم.

وهذا بعيداً عن المرجحات لقوة المذهب أو صحته ، فالقصد هو بحث مسألة كيف أثرت اللغة على اختلاف الفقهاء؟، وليس المقصود من البحث هو معرفة القول الراجح فهذا ليس مجال بحثنا ولا مقصدنا.

أهداف البحث:

- إظهار التراث النحوي الذي خلفه العلماء.
- بيان الرابط القوي والمتين بين علم النحو وعلم الصرف وبين علم التفسير والفقه.
- بيان تأثير الأحوال الإعرابية والتأويلات النحوية على اختلاف الفقهاء وتعده مذاهبهم.
- الإسهام في البحث العلمي الجاد الذي يفضي إلى مراعاة الاختلاف في الآراء الفقهية مادامت مبنية على أصول علمية معترفة.

- بيان عظمة كتاب الله سبحانه تعالى وإعجازه وسعة مراميه وأنه يحمل السعادة للناس متى توافق فهمهم مع روحه ومقاصده.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في كتابة رسالة علمية بهذا العنوان.
- حاجة الأمة الماسة إلى بيان ما يسوغ فيه الخلاف وما لا يسوغ.
- ربط الأمة بأصولها وعلومها التي يستند بعضها على بعض.
- جمع ما تفرق من آراء العلماء واستدلالاتهم في بطون الكتب في رسالة واحدة.

أهمية البحث:

- تتبع أهمية البحث من ربطه بين علوم اللغة وعلوم الشريعة، وبين إظهاره لعظمة كتاب الله سبحانه وتعالى حيث تعدد المعاني بناء على تعدد الأفهام المبنية على اللغة في أساسها.
- وتتبع أهميته في أنه محاولة جادة للإسهام في هذا الصرح العلمي الكبير المهم بكتاب الله تعالى شرحاً وتفسيراً.
- وتكون أهمية البحث في توضيحه لاختلافات التي وقعت بين العلماء في كتب التفسير.
- ونفهم من هذا أن العلماء كانت لهم أدلة بنوا عليها مذهبهم واستدلوا بها على آرائهم فلا ننتقص من قدراتهم أو مكانتهم العلمية، فمن أصاب منهم فله أجران، ومن أخطأ فله أجر على اجتهاده.

الدراسات السابقة:

وقد تبين لي بعد سؤال مَنْ لهم اهتمام بهذا الشأن، ومراجعة ما استطعت من بحوث، فوجدت أنَّ موضوع الاختلاف الفقهي وعلاقته بالخلاف النحوي توجد بحوث تحمل نفس العنوان والنماذج ومادة البحث ولكن أرت أن أدللي بدلوي بين الدلاء بطريقة مختلفة .

فتمكنَت بعد ذلك من كتابته في مادة علمية مستقلة مستوفاة.

حدود البحث:

- دراسة نماذج الآيات التي فيها الخلاف بين المفسرين ، واخترَت منها آيات الطهارة ومتعلقاتها من حيث الأوجه الإعرابية والتأويلات النحوية و الحذف والتقدير ومعاني حروف الجر وأقوال الفقهاء وآرائهم واستدلالاتهم عليها. مع الاستعانة بآراء النحاة وقواعدهم في هذا الباب.

أسئلة البحث:

- ما المقصود باختلاف الفقهاء؟
- ماهي الأدلة النحوية التي استند إليها الفقهاء في أحکامهم؟
- ما هو أثر اللغة على اختلاف الفقهاء في الحكم الشرعي؟
- ما هي النماذج والأمثلة على هذا الاختلاف؟

صعوبات البحث:

لم تواجهني في كتابته أي صعوبات إلا ما كان من تشعب الآراء والتنقيب عنها، ومحاولة معرفتها من مصادرها الأصلية.

منهج البحث:

سيكون المنهج المتبوع -بإذن الله - في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

هيكل البحث:

الفصل الأول : مفهوم الطهارة واختلاف الفقهاء

المبحث الأول: الطهارة وتعريفها.

المبحث الثاني: ما المقصود باختلاف الفقهاء؟

المبحث الثالث: هل للنحو والصرف أثر على اختلاف الفقهاء في الحكم الشرعي؟

الفصل الثاني: الأثر النحوي والصرف على اختلاف الفقهاء في آية الوضوء.

المبحث الأول: الأثر النحوي والصرف على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِمَّا مَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6]

المبحث الثاني: الأثر النحوي والصرف على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

﴾ [المائدة: 6]

المبحث الثالث: الأثر النحوي والصرف على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6]

الفصل الثالث: الأثر النحوي والصرف على اختلاف الفقهاء في آيات الطهارة

المبحث الأول: الأثر النحوي والصرف على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا

الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ الواقعه: ٧٩.

المبحث الثاني: الأثر النحوي والصرف على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْجِنَ أَوْ

عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَ�يِطِ أَوْ لَمْسُنُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءَ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيْبًا ﴿٤٣﴾ النساء:

٤٣

المبحث الثالث: الأثر النحوي والصرف على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿حَقَ يَطَهَّرُنَّ فَإِذَا

تَطَهَّرُنَّ فَأُتُوْهُنَّ مِنْ حِيثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ البقرة: ٢٢٢.

المبحث الرابع: الأثر النحوي والصرف على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

لَا تَقْرَبُوا الْصَّلَوَةَ وَأَنْتُمْ سُكَّرَى ﴿٤٣﴾ النساء: ٤٣.

المبحث الخامس: الأثر النحوي والصرف على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ

مَأْمُنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الْصَّلَوَةِ ﴿٦﴾ المائدة: ٦.

الفصل الأول : مفهوم الطهارة و اختلاف الفقهاء

المبحث الأول: الطهارة وتعريفها.

المبحث الثاني : معنى اختلاف الفقهاء

المبحث الثالث:

هل النحو والصرف أثر على اختلاف الفقهاء في الحكم الشرعي؟

المبحث الأول: الطهارة وتعريفها في اللغة والاصطلاح:

أولاً: الطهارة وتعريفها في اللغة : للطهارة في اللغة تعاريف ومعاني متعددة وواسعة ، تدور معظمها حول النظافة والخلوص من الأوساخ أو الأذناس الحسية كالأنجاس من بول وغيره. وأيضاً من الأذناس المعنوية كالمعاuchi ونحوها.

قال العلامة ابن منظور في لسان العرب: (طهر: الطُّهُرُ نقيض النجاست ، الجمع أطهار، وطهُرَتْ المرأة وهي طاهرة، انقطع عنها الدم ورأت الطهر فإذا اغسلت قيل تَطَهَّرَتْ، قال تعالى

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِرُوهُ﴾ المائدة: ٦.) وقال:(الطهارة: اسم يقوم مقام تطهر بالماء:

الاسترجاء والوضع^١).

فالطهارة تطلق على معانٍ كثيرة متعددة يحدها جميعاً معنى النقاء من الشوائب، فطهارة اليد وطهارة القلب وطهارة النفس وطهارة التوب وطهارة الأصل وطهارة اللسان وطهارة الجنان، وإن كانت تتقاوت حساً ومعنى إلا أنها يطلق عليها كلها معنى الطهارة.

وقال صاحب مقاييس اللغة : (طهر " الطاء والهاء والراء " أصلٌ واحدٌ صحيح يُدْلِلُ على نقاء وزوال دنس . ومن ذلك الطهر : خلاف الدنس، والتطهير والتنتزه عن الدم وكل قبيح وفلان طاهر الثياب إذا لم يدنس ، قال امرؤ القيس الكندي :

ثياببني عوفٍ طهارى نقية** وأوجههم عند المسافر وغران

^١- ابن منظور ، لسان العرب ، التحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م ، مادة (طهر) ، ج ٨ ، ص ٢١٠.

والظهور: الماء قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيِ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلَنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾

الفرقان: 48

وسمعتُ محمد بن هارون الثقفي يقول: سمعتُ أحمد بن يحيى ثعلباً يقول: (الظهور: الظاهر في نفسه، المظاهر لغيره)¹.

فيظهر جلياً من هذه التعاريف معنى الطهارة في اللغة إذ كلها تدور حول معانٍ النظافة والنقاء والظاهر في الحس والمعنى .

ثانياً: الطهارة في اصطلاح الفقهاء والشرع تطلق بحسب الغرض، على أحد أمرين لخصهما صاحب كتاب أحكام الطهارة فقال فيهما:

(الأول: الطهارة المعنوية وهي طهارة الجوارح والقلوب من الذنوب الباطنة كالرياء، والعجب، والكبير والحسد، ونحوهما. والذنوب الظاهرة كالزنا..

والثاني: الطهارة الحسية وهي الطهارة الفقهية التي تراد للصلوة والعبادة وقد عرفها الإمام أحمد الدردير في البلقة بقوله:

(صفة حكمية، يستباح بها ما منعه الحدث أو حكم الخبث)².

ويلاحظ من خلال هذا التعريف الفقهي للطهارة بأنَّ المعنى الشرعي لها لا يخرج كثيراً عن معناها اللغوي ، وهذا المعنى يكاد يكون مطروحاً في كثير من الألفاظ الشرعية فلا تبتعد كثيراً عن مراميها اللغوية الموضوعة لها في اللغة.

¹ - أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، التحقيق: محمد عوض مرعب ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ج 3، ص 428.

² - موسى إسماعيل، كتاب أحكام الطهارة، دار الإمام مالك، الطبعة الثانية، 1433هـ - 2012م، ج 1، ص 11.

وهذا إن دل فيدل على الصلة الوثيقة بين علوم الشريعة وعلوم اللغة العربية، فهما من نوع واحد، وأنه لا يمكن فهم مراد الله ولا رسوله إلا من خلال هذه اللغة العربية التي بها جاءت الشريعة ومنها تستقى العلوم والأفهام.

ويقول الدكتور وهبة الزحيلي:

(عَرَفَ النَّوْيِيُّ الطَّهَارَةَ بِأَنَّهَا: رَفْعُ الْحَدِيثِ أَوْ إِزْالَةِ نَجْسٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُمَا عَلَى صُورَتِهِمَا، وَيَقُولُ تَعْرِيفُهَا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابَلَةِ مَعَ تَعْرِيفِهِمَا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الطَّهَارَةُ فِي الشَّرْعِ: رَفْعٌ مَا يَمْنَعُ الصَّلَاةَ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ نَجَاسَةٍ بِالْمَاءِ، أَوْ رَفْعٌ حَكْمَةٌ بِالْتَّرَابِ¹ .

فالطهارة عند الفقهاء تدور حول هذه المعاني من تنقية، وتطهير الجسد والمكان للتهيؤ للعبادة بكل أنواعها – من كل خبث أو نجس.

وعلي هذا فيقسم العلماء الطهارة إلى : طهارة كبرى والمقصود بها الغسل، وطهارة صغرى والمقصود بها الوضوء وما في حكمه كالتنيم.

ويبحثون فيها عن أنواع المطهرات كذلك من الماء والحجارة والصعيد الطيب. ويبحثون فيها كذلك عن أنواع النجاسات، وما يلزم حيال كل نوع من أنواع المطهرات، وما يدخل في هذا الباب وما لا يدخل.

¹ - وهبة الزحيلي، موسوعة الفقه الإسلامي ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثالثة 1434هـ - 2013م ، ج 1، ص

المبحث الثاني: ما المقصود باختلاف الفقهاء؟

قال ابن فارس: (وأمّا قولهم اختلف الناس في كذا، والناس خلفة أي مختلفون، فمن الباب الأول ؛ لأنّ كل واحدٍ منهم ينحي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحّاه¹).

فهذا ابن فارس يرجع الاختلاف إلى معنى الخلفة ، وهي تحية القول الأول وجعل القول الثاني خلفاً له، ومنها الخليفة الذي يخالف الناس على أمرهم فمن هذا المعنى أيضاً.

والفرق بين هذه الكلمة (اختلاف) مع الكلمة (خالف) هو لأنّ قولنا اختلف الفقهاء في كذا يعني وجود طرفين أو أكثر مختلفين، أما الكلمة خالف فتعني وجود طرف واحد من أطراف الخلاف، بقال مثلاً: خالف ابن حزم الفقهاء في كذا.

فيكون ابن حزم في طرف من أطراف الخلاف لوحده وبقية الفقهاء في طرف آخر وهكذا.

أما الاختلاف والخلاف فكلاهما بمعنى واحد، وليس هناك فرق بينهما لأنّ أصلهما من خلف، وهذا ما يتعلّق بالجانب اللغوي لمعنى الاختلاف الفقهي.

أما الخلاف الفقهي عند الفقهاء فلا يخرج معناه الشرعي عن معناه اللغوي، فكل إمام من أئمة الإسلام – كالأئمة الأربع مثلاً – قد يختلفون في حكم مسألة معينة فيقول هذا بالوجوب ويقول هذا بالندب، أو يقول هذا بالحرمة وقول الآخر بالحل.

¹ - أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، ج 2، ص 213

وهكذا تختلف المذاهب الفقهية فيما بينها، وهذا الاختلاف حاصل موجود وهو سنة كونية

من سنن الله في الأرض يقول تعالى: ﴿وَوَسَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ أَنَّاسَ أُمَّةً وَجَدَةً لَا يَرَأُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [١١٨]

[هود: ١١٨]، فالاختلاف سنة كونية كتبها الله قدرًا على البشر .

يقول الدكتور محمد شريف مصطفى: (ويمكن تعريفه: بأنه ذهب عالم إلى خلاف ما ذهب إليه آخر.

أي: أن يكون رأي عالم في مسألة ما عليه غير رأي غيره، وأن يقول أحد العلماء: إن حكم هذه المسألة هو الوجوب و يقول الآخر بل حكمهما الندب، أو أن هذا الشيء حلال، ويقول الآخر بل حرام، أو أن هذا الفعل صحيح، ويقول الآخر بل باطل وهذا) ^١.

وهكذا يتضح معنى اختلاف الفقهاء ويمكن أن نعبر عنه بأنه: تعدد في وجهات النظر وتبالين في الآراء والأفهام بناءً على أساس لغوي أو قاعدة فقهية أو مرجح من مرجحات الحكم الشرعي.

^١- محمد شريف رضا ، الاختلاف الفقهي ، دار ابن كثير للنشر عُمان ، الأردن ، الطبعة الأولى 1428 هـ - 2007 م ، ص 11

المبحث الثالث: هل للنحو والصرف أثر على اختلاف الفقهاء في الحكم الشرعي؟

يمكن القول بأنّ كثيراً من اختلافات الفقهاء في كافة أبواب الفقه وفي تفسيرهم للآيات القرآنية مبنيٌ على اختلاف لغوي استندوا عليه ففهم كل منهم فهماً واستتباط حكماً على حسب ما يعلمه من اللغة.

واللغة العربية لها أثر كبير على أقوال الفقهاء وتبين آرائهم ،فتجد أنّهم يدللون على صحة آرائهم باللغة ،والذي يقرأ في كتب التفسير والفقه يجد أنّه لا يكاد يخلو منها مسألة نحوية أو نكتة بلاغية أو فائدة صرفية وهكذا.

ومن خلال هذا البحث والأمثلة التي ندرسها نحاول بيان القضايا نحوية والصرفية على اختلاف الفقهاء في تحديد الحكم ،وهذا أمرٌ مطردٌ متکاّثٌ في كتب الفقه.

يقول الدكتور وهبة الزحيلي :

(وأهم أسباب اختلاف الفقهاء في استتباط الأحكام الشرعية هو اختلاف معاني الألفاظ العربية إما بسبب كون اللفظ مجملأً أو مشتركاً أو بسبب اختلاف الإعراب أو الاشتراك في الألفاظ...).¹

ويقول الدكتور محمد شريف مصطفى:

(أسباب الاختلاف منها ما يتعلق باللغة العربية، وهي كثيرة متنوعة من الأمثلة عليها:

حرف العطف (الواو)، اختلف النحويون في المراد منه، فمن قائل أنه لمطلق الجمع ومن

قائل إنه للترتيب، وبناءً على اختلافهم، اختلف الفقهاء في معنى الواو في قوله تعالى: *(يَأَيُّهَا الَّذِينَ*

¹ - وهبة الزحيلي ، موسوعة الفقه الإسلامي ، ج 1 ، ص 78.

إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسِحُوا بُرُءُ وَسِكْمُ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

الْكَعْبَيْنِ  المائدة: ٦

فمن أخذ بقول مَنْ قال أَنَّهَا لمطلق الجمع لميشرط الترتيب لصحة الوضوء، ومن أخذ بقول من قال:

إِنَّهَا للترتيب جعل الترتيب شرطاً لصحة الوضوء، وللفريقين أدلة أخرى¹.

فمن هذه الأقوال نستطيع القول بِأَنَّ الاختلاف الفقهي في فهم النصوص تلعب فيه اللغة دوراً مهماً وأساسياً، فمن خلال الاستقراء والتتبع لاختلافهم نجد أَنَّ أهم الأسباب هو الجانب النحوي والصرفي.

ولايختفي على أحد - له اهتمام بعلوم الشرع - الخطوة العظيمة والمكانة العالية لعلوم اللغة وعلى رأسها النحو والصرف في فهم النصوص الشرعية واستبطاط الأحكام منها .

ومازالت مناهج اللغة العربية وقواعدها وضوابطها تحتل مكانة سامية عند أهل الإسلام، فترآهم يقبلون على تدارسها وفهمها وتعلمها وتعليمها، علمًاً منهم بِأَنَّ تعلمها يعين على تعلم الدين، وبحفظها يحفظ الوحي وبضياعها يضيع الفهم السديد والذوق السليم.

وإذا كانت اللغة متباعدة في أحيانٍ كثيرةٍ ومختلفةٍ فسيرجع هذا التباين والاختلاف فيها إلى ما ترتبط به من علوم وما تعمل فيه نصوص.

يقول الدكتور مساعد آل جعفر في العلوم التي يحتاجها المفسر للقرآن ما يلي:

(العلوم المتعلقة باللغة العربية تاريخها وفقها واختلاف اللغات وعلوم النحو والصرف والبيان والبديع وجميع العلوم البلاغة والأدب؛ لأنَّ القرآن جاء على القمة في جمال النظم وفصاحة الكلمة وقوه العبارة والذي أعجز البلغاء، فمن لم يكن له علم بالبلاغة رُدِّتْ تجارته في التفسير).

¹ - محمد شريف رضا ، الاختلاف الفقهي ، ص 55، 56

فالشريعة الإسلامية ترتبط باللغة العربية ارتباطاً مباشرأدون انفكاك بينهما لأنَّ فهم النصوص الشرعية يعتمد على اللغة.

ولا يفهم منْ هذا أنَّ اللغة وحدها قادرة على تبيين إرادة المشرع في التشريع، ولذلك الفقهاء لا يقفون عند ظواهر المعانٰي اللغوية المتبادرة للذهن.

وإنما القصد هو بيان أهميتها وأنّها من أجدى وأنفع الوسائل لفهم النص أو الدليل الشرعي.

الفصل الثاني: الأثر النحوي والصرفي على اختلاف الفقهاء في آية الوضوء.

¹ مساعد حسنآل جعفر ، محبي الدين هلال السرحان ، مناهج المفسرين ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى 1980 م ، ص 111.

المبحث الأول: الأثر النحوي والصرفى على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ

ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بُرُءَوْسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

الْكَعْبَيْنِ ﴿٦﴾ [المائدة: 6]

المبحث الثاني: الأثر النحوي والصرفى على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بُرُءَوْسِكُمْ

الْمائدة: ٦﴾

المبحث الثالث: الأثر النحوي والصرفى على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

الْكَعْبَيْنِ ﴿٦﴾ [المائدة: 6]

المبحث الأول: الأثر النحوي والصرفى على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بُرُءَوْسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

﴾ [المائدة: 6].

اختلف الفقهاء في تفسير هذه الآية اختلافاً كبيراً، وبنى كل فريق منهم حكماً استتبّطه من الآية وفقاً للفهم الذي فهمه منها.

والناظر في هذا الاختلاف بينهم يرى أنّه أثر من آثار اللغة، وأنّ الجانب النحوي هو الذي ينبع عليه الأقوال وتحقق عليه الأحكام، حتى نفهم ماهية الخلاف وحقيقة نظر ما قاله النحاة في هذا الباب ثم نستعرض أقوال وآراء الفقهاء بعدهم.

يلخص لنا الأستاذ عباس حسن في النحو الوفي استعمالات (إلى) في اللغة ومعانيها قائلاً:

(إلى) حرف جر أصلي يجر الظاهر والمضمر وينتقل بين معاني أشهرها:

انتهاء الغاية سواء كانت زمانية أو مكانية فتقول: نمت الليلة إلى طلوع الفجر وعبرت

الطريق إلى الجانب الآخر، والغالب في أن نهاية الغاية نفسها لا تدخل في الحكم الذي قبل

(إلى) ما لم توجد قرينة تدل على دخوله، فإذا قلت قرأت القرآن إلى الصفحة العاشرة، فالمقصود أنّ

الصفحة العاشرة لم تقرأ إلا إذا وجدت قرينة تدل على الدخول.

المصاحبة: من قعد طلب الرزق أساء أهله إلى نفسه أي: مع نفسه.

التبين: وهو أنّ المجرور بها فاعل في المعنى (احتمال المشقة أحب إلى النفس الكريمة

من الاستعانة بثيم الطبع).

- القصر والاختصاص: (الأب راعي الأسرة وأمرها إليه ...).
- الظرفية قولهم : (سيجمع الله الولاة إلى يوم يشيب...) يعني في يوم وهذا ظرفية زمانية أمّا الظرفية المكانية فقولهم : (شرب العاطش فلم يرتو إلى الماء وهذا قليلٌ في المسموع)¹.

فهذه هي معاني الحرف (إلى) في اللغة الواضح أنّها متعددة المعاني وواسعة الاستعمال في بابها يقول الطاهر بن عاشور في تفسيره على هذه الآية :

(وقد اختلف الأئمة في أن المرافق مغسولة أم متروكة، والأظهر أنها مغسولة لأنّ الأصل في الغاية في الحدّ أنّه داخلٌ في المحدود.

وفي المدارك أنّ القاضي إسماعيل بن إسحاق سُئل عن دخول الحدّ في المحدود فتوقف فيهاثم قال للسائل بعد أيام: فرأيت كتاب سيبويه فرأيت أنّ الحدّ داخل في المحدود)².

فيظهر لنا هنا التوضيح العام لاختلاف وأقوال العلماء فبعضهم أوجب غسل المرافق، وبعضهم أوجب ترك غسل المرافق، وهذا الاختلاف ناجم عن اختلافهم في تحديد معنى (إلى) هل ما بعدها يدخل أم لا يدخل وهذا أثر نحوي واضح .

و قبل أن نسط الخلاف لابد من معرفة حدود اليد فلها معنيان:

¹- عباس حسن ، النحو الوفي ، دار المعارف المصرية ، الطبعة الثالثة ، ج 1 ، ص 468-470 .
²- الطاهر بن عاشور ، التحرير والتنوير ، مؤسسة التاريخ ، الطبعة الأولى 1420 هـ - 2000 م ، بيروت لبنان ، ج 1 ، ص 49 .

الكف، والآخر من أطراف الأصابع إلى الكف، قد قال في ذلك ابن القصار و هو من أهل اللغة: (

اليد يتناولها الاسم إلى الابط كحديث عمار أنه تيمم إلى الابط)¹.

يقول القرطبي :

(ولأنَّ اليد عند العرب تقع على أطراف الأصابع إلى الكتف ، وكذلك الرجل تقع على الأصابع إلى

أصل الفخذ ، فالمرفق داخل تحت اسم اليد)².

فأمّا عن القائلين بعدم وجوب دخول المرفقين والكعوبين في الغسل فقد أخذوا بالمعنى الأول

لليد وهو الكف، وذهبوا إلى أنَّ (إلى) حرف للغاية، والحد لا يدخل فالمحظوظ، وما كان غاية للحكم

يكون خارجاً عنه.

وهذا القول مشهور عن زفرواختاره أشهب وهو رواية عن الإمام أحمد واختاره ابن جرير

الطبرى إمام المفسرين ومن ذلك قوله:

1- حديث عمار بن ياسر ، فتح الباري ، الشبكة العنكبوتية .

2- أبي عبدالله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، المكتبة الواقية ، مصر ، المحقق : عماد زكي البارودي ، ج 5 ، ص 77.

(فالمرفقان غاية لما الله غسله منآخر اليد، والغاية غير داخلة في الحدّ كما غير داخل الليل

فيما أوجب الله تعالى على عباده من الصوم، بقوله: ﴿ ثُمَّ أَتَوْا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلَلِ ﴾^{١٨٧} البقرة: ١٨٧.

لأنّ الليل غاية لصوم الصائم، إذا بلغه فقد قضى ماعليه. قالوا: فكذلك المرافق في قوله: (إِلَى

الْمَرَاقِقِ) ^٦ المائدة: ٦ وهذا قول زفير بن هذيل .

فأما المرفقان وماوراءهما فإن غسل ذلك من الندب الذي ندب إليه الرسول صلى الله عليه

وسلمأمه بقوله (أمتى الغر المحجلون من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته

فليفعل). فلا تقدس صلاة تاركغسل وغسل ما وراءهما، ولا حكم بأن المرافق داخلة فيما يجب غسله

عندنا من يجب التسليم بحكمه^١ .

فالطبرى يذهب إلى هذا الرأى وهو عدم دخول المرفقين لأنّ إلى لايدخل المحدود بها في

حكم ما قبلها وقد استدلّ لهذا المعنى اللغوى الذى فهمه بالآية من سورة البقرة، وهذا منحى لغوى وأثر

نحوى على فهم الحكم واستنباطه من الآية عند الفقهاء.

وأمّا عن القائلين بوجوب دخول المرافق في الغسل - وهو قول جمهور العلماء - فلم يسلّموا بهذا

الاستدلال الذي ذكره أصحاب الفريق الأول.

^١- أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠١م، ج ٦، ص ١٥٠

ومن هؤلاء الطاهر بن عاشور الذي ذكرنا رأيه سابقاً حيث يرى أنَّ الأصل في الغاية في

الحدَّ أنَّه داخل في المحدود، وانتصر لهذا الرأي انتصاراً شديداً واستدلَّ برأي سيبويه من أعلام النحاة

في كتابه على أنَّ الحد داخل في المحدود.

والإمام البغوي حيث مال إلى هذا الرأي وقال:

(قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدِيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ المائدة: ٦. أي: مع المرافق كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾

﴿أَمْوَالَهُمْ إِنَّ أَمْوَالَكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَيْرًا﴾ النساء: ٢. أي: مع أموالهم، وقال تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾

﴿الصَّفِ: ١٤﴾ أي : مع الله.

وأكثر العلماء على أنَّه يجب غسل المرفقين وفي الرجل غسل الكعبين ، وقال الشعبي ومحمد بن جرير : لا يجب غسل المرفقين والكعبين في اليد والرجل لأنَّ حرف (إلى) للغاية والحد فلا يدخل فيه المحدود.

قلنا: ليس هذا بحَدٍ ولكنَّه بمعنى مع كما ذكرنا ، وقيل: الشيء إذا حدَّ إلى جنسه يدخل فيه الغاية،

وإذا حدَّ إلى غير جنسه يدخل لا يدخل فيه الغاية كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْلَّيْلِ﴾

البقرة: ١٨٧. لم يدخل الليل لأنَّه ليس من جنس النهار^١.

^١- محبي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، معلم التنزيل ، المحقق: محمد عبدالله النمر ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، ج ٣ ، ص ٢٢، ٢١.

فاستدلّ البغوي في مذهبة هذا بنفس الآية التي استدلّ بها أصحاب القول الأول ولكنّه حدّها بحدّ

آخر غير ما ذهبا إليه حتى ينتصر لقوله ومذهبة، وذكر آيات جاءت فيها إلى بمعنى مع وذلك يدل

على دخولها في الحكم مع ماقبلها.

فهذه خلاصة الأقوال التي ذكرها العلماء والفقهاء في كتبهم من أصحاب القولين وكلُّ منهم له دليل وحجة على قوته مذهبة وراجحة رأيه .

وآخرأً نذكر أئمّة فريق من النّحّاة يبقى (إلى) في بابها في انتهاء الغاية، وجعلوا ما بعد إلى خروجه أو دخوله يدور مع الدل.

ومن هؤلاء الزمخشري في كشافه حيث يقول:

(إلى: تقييد معنى الغاية مطلقاً فاما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل، فمما فيه دليل

على الخروج قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرْهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدِّقُوا خَيْرَ لِكُمْ إِن كُنْتُمْ

٢٨٠ **البقرة:** لأنَّ الإعسار علة الإنكار وبوجود الميسرة تزول العلة ولو دخلت **تعلَّمُونَ**

الميسرة فيه لكان منتظراً في كلتا الحالتين معسراً وموسراً، وكذلك :

١٨٧ ﴿ الْبَقْرَةُ: ١٨٧ ﴾

لو دخل الليل لوجب الوصال ، وما فيه دليل على الدخول ، قولك: حفظت القرآن من أوله إلى آخره

لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله، ومنه قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ إِلَيْهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ﴾

الْحَرَامَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَرَّكَنَا حَوْلَهُ لِنُزِّيهُ مِنْ إِيمَانِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١﴾

الوقوع العلم بأنه لا يسري به إلى بيت المقدس من غير أن يدخله.

ثم خلص إلى الآتي:

(قوله: (إلى المرافق) و (إلى الكعبين) لا دليل فيه على أحد الأمراء يأخذ كافة العلماء بالاحتياط حكماً بدخولهما في الغسل ، وأخذ زفر وداود بالمتiqن فلم يدخلهما ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يدبر الماء على مرفقيه^١ .

فهنا الزمخشري يقرر إلى أن (إلى) باقية على بابها وهو انتهاء الغاية ، وأن ما فعله جمهور العلماء من إدخال المرافق إنما هو احتياط.

و شأن دخول ما بعدها في الحكم إنما مداره على الأدلة الخارجية التي تقوي الدخول أو الخروج.

المبحث الثاني: الأثر النحوي والمصري على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

المائدة: ٦ .

يلخص لنا الأستاذ عباس حسن معاني الباء في كتابه النحو الوافي فيقول :

^١ - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تفسير الكشاف ، المحقق : خليل مأمون شيماء ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، الطبعة الثالثة 1430هـ - 2009م ، ص 280

(الباء : حرف يجر الظاهر والمضمر، ويقع أصلياً وزائداً ويؤدي عدة معانٍ ، أشهرها خمسة

عشر:

1- الالصاق حقيقة أو مجازاً نحو: أمسكت باللص وهو عند كثير من النحاة أبلغ من أمسكت

اللص لأنَّ معناه مع (باء) المنع من الانصراف منعاً باتاً.

2- السببية أو التعليل: كل امرئ يكافأ بعمله أي: بسبب عمله.

3- الاستعانة: سافرت بالطائرة وهذا المعنى و الالصاق أكثر معانيها استعمالاً.

4- الظرفية: نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرْتُكُمْ اللَّهُ بِدَرِّ وَأَتْمُدَّلَّهُ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ﴿١٢٣﴾ آل عمران: ١٢٣ .

5- التعدية أو النقل: ذهبت بالمريض إلى الطبيب، بمعنى أذهبته.

6- العوض أو المقابلة: اشتريت الكتاب بعشرة دراهم.

7- المصاحبة : (اهبط بسلام).

8- التبعيض أو البعضية : بأن يكون المجرور بالباء بعضاً من شيءٍ قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿

عَيْنَا يَشَرِّبُ بِهَا الْمُقْرَبُونَ ﴾ ﴿٢٨﴾ المطففين: ٢٨. أي منها ، وقولهم حفلت المائدة فتناولت بها

شيئاً من الطعام، أي: تناولت منها.

9- التوكيد و هي الزائدة في موضع الفاعل أو المفعول أو المبتدأ أو الخبر و نحو ذلك)¹.

والذي ذكرناه من معاني حرف الباء هي المعاني الشائعة والمتدولة والتي تقيدنا في البحث الذي

نحن بصدده.

وحتى نتصور أصل الخلاف بين الفقهاء في مسألة حكم مسح الرأس هل هو جمیعه أو بعضه أو رباعه، لابد من نقل ما يفصل هذه المسألة ویوضحتها.

يقول الدكتور وهبة الزحيليفي موسوعة الفقه:

¹- عباس حسن ، النحو الوافي ، ج 2، ص 490 – 493 ، بتصرف يسير.

(فقال الحنفية على المشهور المعتمد: الواجب مسح ربع الرأس مرة واحدة بمقدار الناصية).

و هذا القول للحنفية لهم عليه دليلٌ لغوي يوضحه الدكتور وهبة الزحيلي بقوله:

(وبما أنَّ الباء للإلصاق فيكون معنى الآية وامسحوا أيديكم مصلقة برؤوسكم، والقاعدة : أن الباء إذا دخلت على المسموح اقتضت استيعاب الآلة، وإذا دخلت على الآلة اقتضت استيعاب المسموح، فتفيد المسح بمقدار اليد؛ لأنَّ استيعاب اليد ملصقة بالرأس لا يستغرق غالباً سوى الربع، فيكون هو المطلوب من الآية¹).

فهذا هو القول الأول من أقوال أهل العلم في بيان مقدار مسح الرأس وهي مأخوذة من دلالة الباء في قوله تعالى : (برؤوسكم) ففهم الحنفية منها أنَّ المقصود ربع الرأس.

و استدلوا على ذلك بالأدلة اللغوية التي ذكروها في ما سبق مِنْ أنَّ الباء للإلصاق بمقدار اليد، واستندوا كذلك على بعض الأحاديث الموضحة لهذا المجمل في الآية.

و هناك بعض الشواهد اللغوية على معنى التبعيض وأنَّه هو من معاني الباء سندكرها بعد قول الشافعية الذي يتضمن قريباً من قول الحنفية هذا.

وأما القول الثاني في مسح الرأس فهو قول الشافعية ،يقول الدكتور وهبة الزحيلي :

(وقال الشافعية: الواجب مسح بعض الرأس، ولو شعرة واحدة في حَد الرأس، بِأَنْ يخرج بالمَد عنه

من جهة نزوله)².

¹- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي ، ج 1 ، ص 220.

²- وهبة الزحيلي ، موسوعة الفقه الإسلامي ، ج 1 ، ص 221

ويعد قول الشافعية في أنّ الباء للتبسيط بعض أهل اللغة ومنهم بدر الدين بن مالك والأصمي والفارسي والقطبي.

يقول صاحب الجنى الداني في حروف المعاني ذاكراً معاني الباء:

(التبسيط: وعبر بعضهم عن هذا بموافقة (من)، يعني التبسيطية وفي هذا المعنى خلاف وممن

ذكره الأصمي والفارسي في التذكرة ونقل عن الكوفيين، وقال به القطبي وابن مالك.

واستدلوا بذلك على قوله تعالى: ﴿عَنَّا يَشَرُّبُ إِلَيْهَا عَبَادُ اللَّهِ يُهَجَّرُونَهَا تَفَجِّرُهَا ٦﴾ الإنسان: ٦ . أي منها ،

ومنه قول الشاعر أبو ذئب الهدلي:

شربْنَ بماء البحر، ثم ترتفعت متى لحج خضر، لهنّ نتنيج.

وقول عمر بن أبي ربيعة :

فلثمت فاها، آخذأ بقرونها شرب التزيف ببرد ماء الحشرج.

وجعل قوم من ذلك الباء في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بُرُءُ وسَكُمٌ ٦﴾ المائدة: ٦ وجعلها قوم زائدة،

وجعلها قوم للإلصاق على الأصل ، وقال بعضهم: إنها للاستعانة، فإن (مسح) يتعدى إلى مفعول

بنفسه وهو المزال عنه، وإلى آخر بحرف الجر وهو المزيل فيكون تقدير الآية: فامسحوا أيديكم برؤوسكم¹.

فهذه شواهد من اللغة والشعر والقرآن تدل على أنّ الباء من معانيها التبعيض، وهو ما يؤيد ما يدل على معنى الآية الذي ذهب له الشافعي وتابعه على ذلك عددٌ من المفسرين كالطبرى وغيره.

ويقول الطبرى رحمة الله تعالى في هذا :

(والصواب من الأقوال في ذلك عندنا ، أنَّ الله جل ثناؤه أمر بالمسح القائم إلى صلاته مع سائر ما أمره بغسله أو مسحه ، ولم يحد ذلك بحد لا يجوز التقصير عنه ولا يجاوزه ، وإنْ كان ذلك كذلك فما مسح به المتوسطاً من رأسه فاستحقّ بمسحه أنْ يقال : مسح برأسه فقد أدى ذلك ما فرض عليه من مسح ذلك لدخوله فيما لزمه اسم ما مسح برأسه إذا قام إلى صلاته..)²

ولم يقصر الذين ذهبوا إلى أنَّ غسل بعض الرأس يُجزئ قولهم على أنَّ الباء للتبعيض، وإنما رأوا أنَّ الباء قد تفيد معاني أخرى كالاستعانة والالصاق تأييداً لإفادة الباء تبعيضاً للرأس.

¹ ابن معاشر المرادي، الجنيداني في حروف المعاني، طباعة مكتبة مشكاة المصايخ بالاسلامية الإلكترونية، ص 10.

² الطبرى ، جامع البيان ، ج 6، 152.

وفي قول الزمخشري في الكشاف ما يدل على معنى الالصاق الذي دخل في معنى التبعيض، حيث

يقول: (المراد إلصاق المسح بالرأس ومساح بعضه ومستوعبه بالمسح كلاهما ملتصق للمسح برأسه)¹.

فهنا يتبيّن في بأنّ الزمخشري يدخل في معنى الالصاق (التبعيض) وقد يكون هذا قرّباً مما ذهب

إليه سيبويه من دخول معنى الالصاق في كل معاني الباء، فكأنّ الباء أصبح لها في الوقت الواحد

معنيان.

وقد ضعف كثيرٌ من علماء النحو واللغة القول بكون الباء للتبعيض كالعكري وأبو حيّان

الأندلسي وسيبوويه في الكتاب في خمسة عشرة موضعاً والسمين الحلبي وغيرهم.

يقول أبو حيّان الأندلسبي في ذلك:

(وقيل : الباء للتبعيض ، وكونها للتبعيض ينكره أكثر النحاة ، حتى قال بعضهم : وقال من لا خبرة له

بالعربية . الباء في مثل هذا للتبعيض وليس بشيءٍ يعرفه أهل العلم) .

وقال : (وعلى من ذهب إلى التبعيض ، يلزم أن يكون التبعيض في قوله في قصة التيم " فامسحوا

بوجوهكم وأيديكم منه .. " أن يقتصر على مسح بعض الوجه وبعض اليد ولا قائل به أحد)².

¹ - الزمخشري ، الكشاف ، ص 280.

² - أبو حيّان الأندلسبي ، تفسير البحر المحيط ، ج 3 ، ص 451.

ولعل هذا الضعف في تفسيمجيء الباء للتبسيط هو الذي دفع بعضهم إلى تفسيرها بالإلصاق مع التبسيط كما قال الزمخشري في القول السابق، وهو الذي دفع بعضهم لتقسيرها عن طريق الآلة والاستعانة للوصول إليه.

وهناك حجّة لغوية ذكرها محيي الدين درويش فقال:

(وليس في اللغة ما يقتضي أنه لابد في مثل هذا الفعل من مسح جميع الرأس، وهذا سائر الأفعال المتعدية نحو: اضرب زيداً، أو اطعن، أو ارجم، فإنه يوجد المعنى بوقوع الضرب أو الطعن أو الرجم على عضو من أعضائه)¹.

¹- محيي الدين درويش ، إعراب القرآن الكريم ، دار ابن كثير ، دمشق بيروت ، الطبعة التاسعة 2003م ، ج 6 ، ص 187

وذهب الإمام مالك إلى وجوب مسح جميع الرأس كما يجب مسح جميع الوجه في التيم.

وهناك من أهل اللغة من قال بقول مالك من وجوب مسح كل الرأس، وخرجوا ذلك على أنَّ الباء

تأتي لمعنى الإلصاق أو الاستعانة أو زائدة وكلُّها تدلُّ على مسح الكل.

أما القائلون بالإلصاق، وهو المعنى الذي لا ينكره أحد من النحاة ، بل صحّه وقوّاه كثيرون

منهم، مثل ابن هشام في المغني وصاحب رصف المعاني وصاحب شرح المكودي، ومن المفسرين

أخذ به ابن جزي إذ وجد أنَّ المسح تارةً يتعدى بنفسه وتارةً بحرف الجر كقوله تعالى: **﴿رُدُّوهَا عَلَىٰ**

فَطَفَقَ مَسْحًا بِالْسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ٣٣ ص: .

ويقصد بالإلصاق هنا تضمين الفعل معنى الإلصاق فكأنَّه قيل: وألصقوا المسح برؤوسكم.

ومن حجج القائلين بالإلصاق أنَّ الرأس حقيقة اسم لجمعيه، والبعض مجاز، فمنهم من ينكر

كون الباء تأتي للتبعيض.

ومن أهل اللغة من ذهب إلى أنَّ الباء زائدة للتوكيد، كقوله تعالى: **﴿وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا**

يَأْتِيْكُمْ إِلَيْهِنَّكُمْ وَأَحِسِّنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ١٩٥ البقرة: .

وقوله تعالى: **﴿وَهُنَّ إِلَيْكُمْ بِمِنْحَنَّكُمْ شُكْرٌ عَلَيْكُمْ رُطَابًا جَنِيْنًا** ٢٥ مريم: .

قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَظْنُنَ أَنَّ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلَيَمْدُدْ سَبِّ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لَيَقْطَعَ فَلَيَنْظُرْ هَلْ

يُدْهِنَ كَيْدُهُ، مَا يَعْيَظُ ﴿١٥﴾ الحج: ١٥.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَكِّينِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَكْفُ فِيهِ

وَالْبَادُ وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظْلَمُ ثُدِّهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿٢٥﴾ الحج: ٢٥.

وقول شاعر بني ضبة : نضرب بالسيف ونرجو بالفرج.

وقد قال سيبويه: (خشت صدره وبصدره، ومسحت راسه برأسه وبرأسه بمعنى واحد) وقال الفراء:

(تقول العرب: خذ الخطام وبالخطام، خذ برأسه ورأسه) وظاهر كلامهما أنها زائدة).¹

وأما من يعتبر الباء للاستعانة من أهل اللغة فيجد في النص حذفًا و قلباً، وذلك أنَّ المسح لغة

لا يقتضي ممسوحاً به خلافاً للغسل فإنه يقتضيه.

فيمكن أن تمسح رأسك بإمرار يدك عليه بدون ماء أو أي شيء آخر، فلما دخلت الباء دلت

على وجود الممسوح به، وهو الماء في الوضوء، والمسح يتعدى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل

بالباء، فكانَ قال:

¹ - الصابوني، قراءة لغوية فقهية لآية الوضوء، بحث موجود في الشبكة العنكبوتية.

وامسحوا برؤوسكم الماء ، والأصل : وامسحوا رؤوسكم بالماء، فحصل في الجملة حذف الماء وقلب

بائه إلى الرؤوس وذلك فصيح في اللغة ، ومنه ما أنشده سيبويه :

كنواح ريش حمام نجية ومسحت باللثتين عصف الإنمد

فاللثة هي المسوحة بعصف الإنمد ولكن قلبت الباء إليها).¹

¹- أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، المحقق : عماد زكي البارودي المكتبة التوفيقية ، مصر ، ج 6 ، ص 79.

المبحث الثالث: الأثر النحوي والصرفى على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ المائدة: ٦

اختلف العلماء في الأرجل بشأن الوضوء بين الغسل والمسح فأوجب قوم المسح وأوجب آخرون الغسل.

وهذا الاختلاف مبني على الأثر النحوي من القراءة بالخُفْض أو بالنصب على النحو الذي بيَّنَه الإمام البغوي ، بقوله:

(قرأ نافع وابن عامر و الكسائي ويعقوب وحفص " وأرجلكم " ، بالنصب وقرأ الآخرون " وأرجلكم " بالخُفْض .

فمن قرأ بالنصب فيكون " وأرجلكم " عطفاً على قوله تعالى " فاغسلوا وجوهكم وأيديكم " أي: واغسلوا أرجلكم.

ومن قرأ بالخُفْض فقد ذهب قليل من أهل العلم إلى أنه يمسح على الرجلين ، وذهب عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم إلى وجوب غسل الرجلين في الوضوء وقالوا:

خُفْض اللام في الأرجل على مجاورة اللفظ لا على موافقة الحكم كما قال تبارك وتعالى: ﴿

فَلَخْتَافَ الْأَحَزَابِ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَدَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ الزخرف: ٦٥ . فالآليم صفة

للعذاب ، ولكنَّه أخذ إعراب اليوم المجاورة وقولهم: جُحر ضبٌ خربٌ، فالخرب نعت للجر، وأخذ إعراب الضب ل المجاورة^١ .

^١ - أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، معلم التنزيل ، ج 3 ، ص 23.

فهنا يفصل الإمام البغوي القول في المذهبين المبنيين على اختلاف الحكم الإعرابي، وينتصر للمذهب الموجب للغسل، ورد الإمام البغوي على المذهب الأول أن الجر هنا من باب المجاورة، فهو جرٌ لفظي يقتضيه الإعراب، ولكنَّه لا يحمل عليه المعنى بدلالة جر المجاورة المعروفة في اللغة، وبدلالة السنة التي جاءت بالغسل وليس المسح.

ومذهب إليه الجمهور من وجوب الغسل اعترض عليه أصحاب القول الثاني - وجوب المسح - وقالوا

بأنَّ هذا العطف ممتنع لـمما فصل بين العاطف والمعطوف بجملة أجنبية ، وليس هذا من فصيح القول

مثلاً: ضرِبْتُ زِيداً وَمَرَرْتُ بِبَكِيرٍ وَعَمِراً بِعَطْفٍ (عَمِراً) عَلَى زِيدٍ وَعَدَّوْا ذَلِكَ ضَعْفاً فِي الْبَلَاغَةِ.

إلا أنَّهُمْ قَدْ رُدُّوا عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ جَاءُوا فِي الْلُّغَةِ وَبِلَا خَلَافٍ، وَجَعَلُوا لِذَلِكَ نَظَائِرَ فِي الْلُّغَةِ وَآيَاتٍ مِّنْ

كتاب الله. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةً سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِرَأْمَأَ وَأَجْلُ مُسَمٍّ ﴾ ﴿١٢٩﴾ طه: ١٢٩.

فعطف أجل على الكلمة، وذلك لنكتة بلاغية تقيد تهويل أمر الكلمة الإلهية.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ أَلَيْمَ أَجِلَّ لَكُمُ الظَّيْنَتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْسَنُتُ

مِنَ الْمُؤْمِنَتِ ﴿٥﴾ المائدة: ٥. فعطف المحسنات على الطيبات لا على طعام لأنهن ينحرن ولا

يؤكلن، ومن الضعف حملها على الاستثناف لأننا لابد عندها أن نقدر خبراً.

وأما توجيه قراءة الجر، فقد عطفهما من يوجب مسح الأرجل على لفظ برووسكم.

ويرى الرازي من المفسرين أنَّ العاملين إذا اجتمعا على معمول واحد كان إعمال الأقرب أولى.

وعلى هذين أقوال كلٌ من الفريقين فمن أوجب الغسل عطف على الوجه ومن أوجب المسح عطف على الباء في برووسكم ولكلٌ من الفريقين أدلة وبراهين على حجة وقوة مذهبة.

الفصل الثالث: الأثر النحوي والصرف في لغات الفقهاء في آيات الطهارة

المبحث الأول: الأثر النحوي والصرف في اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿لَا يَمْسِهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [٦٦].

[الواقعة: 79].

المبحث الثاني: الأثر النحوي والصرف في اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنْتُمْ مَرْجِنَ أَوْ عَلَى سَقَرٍ أَوْ جَاهَهُ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَابِطِ أَوْ لَمْسَتُمُ الْأَسَاءَ فَلَمْ يَحْدُوا مَاءَ﴾ [النساء: 43].

المبحث الثالث: الأثر النحوي والصرف في اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْرُبُهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَّ﴾ [٢٢٢].

المبحث الرابع: الأثر النحوي والصرف في اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا لَا تَقْرَبُوا الْصَّلَاةَ وَأَنْسِمْ سُكَّرَى﴾ [النساء: 43].

المبحث الخامس: الأثر النحوي والصرف في اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الْصَّلَاةِ﴾ [المائدة: 6].

المبحث الأول: الأثر النحوي على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿لَا يَمْسِهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [٦٦].

[الواقعة: 79].

اختلف المفسرون في تفسير هذه الآية بناءً على اختلاف الجوانب النحوية فيها، وذلك في عود

الضمير، ويجلِّي هذه المسألة الشيخ محمد علي الصابوني فيقول:

(اختلف المفسرون في الضمير في هذه الآية الكريمة هل هو راجع إلى القرآن الكريم؟ أم على

الكتاب الذي هو في رأي بعضهم (اللوح المحفوظ) ، فإذا أُعيد الضمير على القرآن الكريم يكون

المراد من قوله تعالى: (لا يمسه) أي لا يمس هذا القرآن إلا ظاهر من الحديثين الأصغر والأكبر

ويكون النفي على معنى أنه لا ينبغي أن يمسه كما في قوله تعالى: ﴿الرَّبُّ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً

وَالرَّبِّيَّةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ [السور: 3].

ويرى البعض أنَّ (لا) نافية وليس نافية. والضمة التي فيها للإتباع لا للإعراب، وللذين قالوا إنَّ

المراد باللفظ هو اللوح المحفوظ فسروا المطهرين بالملائكة واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَنَّ شَاءَ ذَكْرُهُ ﴿١٥﴾

صُحْفٌ مَّكْرَمَةٌ ﴿١٣﴾ مَرْتُوعَةٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴿١٤﴾ يَأْتِيَ سَفَرَةٌ ﴿١٥﴾ كَرَامٌ بَرَّةٌ ﴿١٦﴾ عبس: ١٢ - ١٦.

قالوا هذه الآية تشبه ذلك فالمراد بها إذاً الملائكة^١.

فالصابوني هنا يؤكد ويبين الخلاف الفقهي في هذه المسألة فبعضهم يقول بأنَّ لا نافية وهذا يجعل

الحكم على أنه لا يمس القرآن إلا ظاهر فهو خبر أريد به الأمر بأنَّ لا يمس القرآن إلا ظاهر.

^١ - محمد علي الصابوني ، رواعِي البيان في تفسير آيات الأحكام ، مؤسسة مناهل العرفان ، بيروت ، مكتبة الغزالى ، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ - ٢٠١٤م ، ج ٢ ، ص ٥٠٦

وأما الرأي الثاني فلا يوجب ذلك الحكم ؛ لأنّ لا عنده ناهيّة وليس نافّة والضمة هنا للإتباع لا للإعراب ، وهذا كُلُّه مبنيٌّ على خلاف في الجانب النحوي فأثر ذلك في فهم الآية وفي استتابات الحكم منها وما تبني عليه.

ويبين لنا الإمام ابن رشد القرطبي في بداية المجتهد مَنْ قال مِنْ الفقهاء بذلك فيقول:

(المسألة الأولى: هل هذه الطهارة شرطٌ في المصحف لا؟) فذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي إلى أنها شرطٌ في المصحف ، وذهب أهل الظاهر إلى أنها ليست بشرط في ذلك.

والسبب في اختلافهم تردد مفهوم قوله تعالى: (لا يمسه إلا المطهرون) بين أن يكون المطهرون هم بنو آدم وبين أن يكونوا هم الملائكة، وبين أن يكون هذا الخبر مفهومه النهي ، وبين أن يكون خبراً لا نهياً¹.

والذين يقولون أنَّ الطهارة شرطٌ في المصحف هو غالب الأئمة إلا أحمد، ومن يقول بأنَّه غير شرط هم أهل الظاهر.

¹- أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الأندلسي ، بداية المجتهد ونهاية المقتضى ، دار الفكر بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 1436هـ - 2014م ، ج 1، ص 37.

وتعلق الجانب النحوي بسبب الخلاف واضحٌ وبينَ وهو يدور بينَ أن تكون (لا نافية) وبينَ أن تكون نافية ، وعلى هذا الخلاف اللغوي يبني قول الأئمة ، وعليه تفرق ماذهبهم وخالفوا في استبطاط الحكم الشرعي من الآية.

ويُعلق لنا ابن العربي عن هذه الأقوال، ويبين الراجح فيها بقوله:

(أما قولمنْ قال : إنَّ المراد بالكتاب اللوح المحفوظ فهو باطل ، لأنَّ الملائكة لا تناهه في وقتٍ ، ولا

تصل إليه بحال ، فلو كان المراد به ذلك لما كان للاستثناء فيه محلٌ.

وأمّا من قال: إنَّ الذي بأيدي الملائكة من الصحف فإنَّه قولٌ محتمل ، وهو الذي اختاره مالك ، وأمّا

منْ قال إنَّه بالتوضُّو بالقرآن إذ أراد أحدُّه يمس صُحْفَة ، فإنَّهم اختلفوا فمنهم من قال: إنَّ لفظه

لفظ الخبر ومعناه الأمر ومنهم من قال: إنَّه خبر)¹.

وهناكمذاهب للنهاة أخرى في تبيين معنى هذه الآية ذهروا إليها، يلخصها ابن حيّان الأندلسي

بقوله: (ويؤيد المنفي " ما يمسه" على قراءة عبد الله بن مسعود، واحتُمل أن يكون نفيًا محضًا

ويكون حكمه أنه لا يمسه إلا المطهرون، وإن كان يمسه غير المطهر كما جاء " لا يعضد شجرها

"أي: الحكم هذا والأمر من الله، وإن كان يقع العضد.

¹- ابن العربي ، أبوبكر محمد بن عبد الله ، أحكام القرآن ، تحقيق: عبدالرزاق المهدى ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، 1421 هـ - 2000 م ، ج 4 ، ص 130 - 131.

واحتمل أن يكون نفياً أريد به النهي ، فالضمة في السين ضمة إعراب ، واحتمال أن يكون نهياً فلو فك ظهر الجزم ولكنّه أدغم فكان مجزوماً على التقدير والضمة فيه لأجل ضمة الهاء) ^١.

فهنا يتبيّن لنا مذاهب النحاة وحدهم في ما ذهبا إليه في تفسير هذه الآية .

^١ - أبوحيان الأندلسي ، محمد بن يوسف ، تحقيق : عادل أحمد عبد المحمود ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 1422 هـ - 2001 م ج ص 213، 214 .

المبحث الثاني: الأثر النحوي على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنْتُمْ مَرْجَحَةً أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَكُمْ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَابِطِ أَوْ لَمْسُمُ الْيَسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَبَيْنَا فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾

إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا عَفُورًا ﴿٤٣﴾ النساء: ٤٣.

اختلف الفقهاء في تفسير هذه الآية بناءً على اختلافهم النحوي واللغوي فيها، وذلك على النحو الذي

يبينه الإمام ابن رشد القرطبي، بقوله:

(واختلفوا في المريض الذي يخاف من استعمال الماء ، فهو اختلافهم هل في الآية مذوق مقدر

في قوله تعالى : ﴿وَإِن كُنْتُمْ مَرْجَحَةً أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ النساء: ٤٣ . فمن رأى أن في الآية حذفًا وأن تقدير

الكلام : وإن كنتم مرضى لا تقدرون على استعمال الماء، وأن الضمير في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا

مَاءً﴾ إنما يعود على المسافر فقط أجاز التيم للمريض الذي يخاف من استعمال الماء¹.

فهنا الحكم هو إجازة التيم للمريض الذي لا يستطيع استعمال الماء مع وجوده، فأجازوا له

ذلك استناداً على حجة نحوية وهي أن في الضمير في الآية: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ لا يشمله بل هو

خاص بالمسافر فقط.

¹- بن رشد القرطبي بداية المجتهد ، ص 57

واستدلوا بحجة أخرى وهي كون الآية فيها حذف تقديره : وإن كنتم لا تستطيعون استعمال الماء

فيكون الجواب فتيمموا صعيداً طيباً ، وهذا ما يتعلق بحجة الفريق الأول الذي يجيز استعمال التيم

للمريض الذي يخاف من استعمال الماء.

وأما الفريق الثاني فيقول ابن رشد القرطبي في البداية :

(ومن رأى أن الضمير في (فلم تجدوا ماء) يعود على المريض والمسافر معاً ، وأنه ليس في الآية

حذف لم يجز للمريض إذا وجد الماء التيم¹ .

فهذا رأي الفريق الثاني وهو أنه لا يجوز استعمال الماء للمريض الذي يجد الماء لأن الضمير عندهم

يرجع للمريض والمسافر معاً ، ويبقى أصل الخلاف والحجج المذكورة فيه حجج نحوية وبراهين لغوية

، وهذا ما نريد أن نصل إليه بقطع النظر عن المرجحات التي قد تكون داخلية أو خارجية .

واختلف الفقهاء أيضاً في هذه الآية في الحاضر أي: (غير المسافر) الذي يعد الماء على قولين

، يقول ابن رشد القرطبي :

(احتمال الضمير في الآية أن يعود على أصناف المحدثين يعني : الحاضرين والمسافرين أو على

المسافرين فقط.

¹ - بن رشد القرطبي ، بداية المجتهد ، ص 57

فمن رأه عائداً على جميع أصناف المحدثين أجاز التيم للحاضرين ، ومن رأه عائداً على المسافرين فقط أو على المرضى والمسافرين لم يجز التيم للحاضر الذي عدم الماء¹ .

فهنا أيضاً الخلاف مبنيٌ على أساس لغوي ، فمن أرجع الضمير لجميع أصحاب الحدث أجاز التيم للحاضر الذي فقد الماء .

ومن لم يرجع الضمير إلا للمسافر لم يجز التيم إلا للمسافر فقط ، وهذا كله أصله مبنيٌ على خلاف نحوي أدى إلى خلاف فقهي في استبطاط الحكم من الآية .

¹ - ابن رشد القرطبي المالكي ، بداية المجتهد ، ص 57 .

المبحث الثالث: الأثر النحوي على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرُنَّ فَإِذَا تَقْلَهَرُنَّ

فَأُنْوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْتَّوَبَينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: 222].

اختلف الفقهاء في قرب الحائض وجماعها بعد الطهر ، هل هو قبل الاغتسال أم بعده على أقوال

متعددة ، يبينها ابن رشد القرطبي بقوله :

(فذهب مالك والشافعي والجمهور إلى أن ذلك لا يجوز حتى تغتسل ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن ذلك جائز...)¹.

وهذا الخلاف في الحكم مبنيٌ على اختلاف في الجانب النحوي والصرف في للاية في مثل قول الصابوني في آيات الأحكام:

(قرأ الجمهور " ولا تقربوهنَّ حتى يطهُرنَ.." بسكون الطاء وضم الهاء ، وقرأ حمزة والكسائي "يَطَهُرُنَ.." بتشديد الهاء والطاء وفتحها ، ورجح الطبراني قراءة تشديد الطاء ، وقال هي بمعنى يغتسلن.

قال الفخر الرازي : " فمن خف فهو زوال الدم من طهرت المرأة من حيضها إذا نقطع الحيض ، والمعنى لا تقربوهنَّ حتى يزول عنهنَّ الدم ، ومن قرأ بالتشديد فهو على معنى يتطهُرُنَ..")².

وذلك أنَّ الخلاف في نطق الكلمة بين تشديدها وتخفيتها أوجب خلافاً فقهياً ، كما يظهر هذا جلياً من قول الفخر الرازي من أنَّ التخفيض يفهم منه حتى يزول عنهنَّ الدم فقط.

وأمّا التشديد فيعني زيادة في المعنى وهو أنَّه لابد من الاغتسال والتطهر الكامل فزيادة المبني أوجبت زيادة في المعنى ، وهذا خلاف فقهي مبنيٌ على أساس لغوي وصرفي .

¹- ابن رشد القرطبي ، بداية المجتهد ، ص 50.

²- الصابوني ، آيات الأحكام ، ج 1، ص 295.

وهناك معنٌ آخر من معاني التخفيف والتشديد في الآية ،نتعرف عليه من قول الصابوني :

(وسبب الخلاف أنَّ الله تعالى قال : "وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرُنَّ ،فَإِذَا تَطْهُرُنَّ فَأُتُوهُنَّ..." الأولى بالتفهيف والثانية بالتشديد، وكلمة (طهر) تستعمل فيما لا كسب فيه للإنسان وهو انقطاع دم الحيض، وأما تطهر فيستعمل فيما يكتسبه الإنسان بفعله وهو الاغتسال بالماء .

فحمل أبو حنيفة : "حتى يطهرن" على انقطاع دم الحيض ،وقوله : "فإذا تطهرن" على معنى فإذا انقطع دم الحيض ،فاستعمل المشدد بمعنى المخفف .

وقال الجمهور في معنى : " وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَغْتَسِلْنَ فَإِذَا اغْتَسَلْنَ فَأُتُوهُنَّ ، فَاسْتَعْمَلُوا الْمَخْفَفَ بمعنى المشدد واستدلوا بقراءة حمزة والكسائي (حتى يطهرن) بالتشديد في الموضعين)¹ .

فالشاهد هو أنَّ الخلاف اللغوي في هذه الآية أدى إلى خلافٍ فقهي من أنَّ وطء الحائض ، هل يجوز قبل اغتسالها أو لابد من اغتسالها قوله أهل العلم .

¹ - الصابوني ،آيات الأحكام ، م 1 ، ص 302

المبحث الرابع : الأثر النحوي على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِمَّا مُنُوا لَا تَقْرَبُوا

الصَّلَاةَ وَإِنْمَّا سُكَّرَى﴾ [النساء: 43].

اختلف الفقهاء في تفسير هذه الآية من ناحيتين ، الناحية الأولى منها لغوية والأخرى نحوية من حذف وتقدير في الآية على النحو التالي .

يقول ابن العربي في أحكام القرآن :

(سمعت الشيخ الإمام فخر الإسلام أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي وهو ينتصر لمذهب أبي حنيفة ومالك في مجلس النظر ؛ قال : يقال في اللغة العربية : لا تقرب كذا - بفتح الراء ؛ أي لا تلبس بالفعل ، وإذا كان بضم الراء كان معناه لا تدن من الموضع ، وهذا الذي قاله صحيح مسموع)¹.

وهذا هو الجانب اللغوي في الآية ، أما الجانب النحوي في الآية ، فالاختلاف فيه على ما يلي ، يقول الصابوني :

(اختلف العلماء من المراد في الآية الكريمة ، فذهب أكثر المفسرين إلى أن المراد بها حقيقة الصلاة ، وهو مذهب أبي حنيفة ومروري عن علي ومجاحد وقتادة)².

وهذا القول له حجّة نحوية وهي أن الآية ليس فيها حذف ولا تقدير وأن المراد هو النهي عن قرب الصلاة نفسها لأن الله يقول : "حتى تعلموا ما تقولون .." فهذا يدل على أن المراد نفس الصلاة إذا المسجد ليس فيه مشروع يمنع منه السكر .

أما الصلاة فيها أقوال ، فالآية وضحت العلة من النهي عن قرب الصلاة حال السكر وهي حتى نعلم ما نقول فيها ، وهذا يرجح بأن الآية ليس فيها حذف ولا تقدير .

¹- بن العربي ، أحكام القرآن ، ج 1 ، ص 477.

²- الصابوني ، آيات الأحكام ، ج 1 ، ص 484.

وأمام الفريق الثاني ففهم من الآية أن المراد بالنهي ليس الصلاة نفسها وإنما المراد النهي عن قرب مواضع الصلاة ،وقال في ذلك الصابوني :

(وذهب بعض العلماء إلى أن المراد بها مواضع الصلاة وهي المساجد وأن الكلام على حذف المضاف ، وهو مذهب الشافعي ومروي عن ابن مسعود ، وأنس ، و سعيد بن المسيب)¹ .

فهذا هو المعنى الثاني الذي فهمه الفقهاء من هذه الآية ، وقد استندوا على حجة نحوية ، أوردها ابن العربي ، حين قال :

(سمعت فخر الدين في الدرس يقول : المراد بذلك لا تقربوا مواضع الصلاة ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثيرٌ في اللغة أكثر من رمل يبرين – وهي فلسطين – في الأرض ، ويكون فيه تنبيه على المنع من قربان الصلاة نفسها ؛ لأنَّه إذا نهي عن دخول موضعها كرامَةً فهي بالمنع أولى ...)² .

وهذا الخلاف الفقهي أساسه خلاف نحوي في أن الآية ، هل فيها حذف وتقدير أم الأمر ليس فيه لا حذف ولا تقدير ، وعلى هذا تعدد آراء الفقهاء في فهم الآية .

¹ - الصابوني ، آيات الأحكام ، ج 1 ، ص 484 .
² - ابن العربي ، آيات الأحكام ، ج 1 ص 477 .

المبحث الخامس: الأثر النحوي على اختلاف الفقهاء في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا

﴿قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: 6].

أختلف الفقهاء في فهم هذه الآية واستبطاط الأحكام الشرعية منها على مذاهب عدّة ، أوردها ابن رشد القرطبي المالكي في البداية بقوله:

(ذهب مالك إلى أن إرادة الصلاة الثانية تنقض طهارة الصلاة الأولى ، ومذهب غيره خلاف ذلك)

، وأصل الخلاف يدور على أن في الآية محفوظاً مقدراً أو ليس في الآية محفوظ مقدراً أصلاً؟

فمن رأى أن هناك محفوظاً مقدراً تقديره (إذا قمت من النوم أو قمت محدثين) أوجب عدم إعادة الوضوء لكل صلاة.

ومن رأى أنه ليس في الآية محفوظاً مقدراً قال: إن ظاهر الآية وجوب الوضوء أو التيمم عند القيام لكل صلاة¹.

فالآية هنا إذا قررنا فيها محفوظاً لم توجب إعادة الوضوء لكل صلاة ، لأن كثيراً من السلف كانوا يقولون إذا قمت إلى الصلاة وأنتم محدثون أو إذا قمت إلى الصلاة من النوم ، فهذا يحدد متى يكون الوضوء ، فغير المتلبس بشيءٍ من ذلك لا يلزمه إعادة وضوئه لكل صلاة .

وأما إذا لم نقدر محفوظاً وجعلنا الآية على ماهي عليه فيه في ظاهرها فإننا نلزم المرء بأنه يتوضأ على كل حال أراد أو نوى فيها القيام للصلاة سواء كان محدثاً أو ليس محدثاً ، نائماً كان أو غير نائم

¹ - بن رشد القرطبي - بداية المجتهد ونهاية المقتضى - ص 62.

وهنا نلاحظ أن اختلاف الفقهاء في هذه المسألة بين الوجوب وعدم الوجوب إنما كان مبنياً على أساس نحوي صRFي ، وهذا ما أردنا بيانه وتوضيحه بأنّ اللغة العربية في نحوها وصرفها تؤثر في اختلاف الفقهاء وفي استنباط الأحكام الشرعية وفي الاستدلال على تلك الأحكام وفي ترجيح الأقوال وفي فهم النصوص الشرعية.

هذا وقد ذكر الإمام الطبرى في تفسيره أقوال أهل العلم واستدلال لها جميعاً نقلًا عنهم وخلاصة

كلامه بتصرف يسير :

(التقدير في قوله تعالى : "إذا قمتم .." لا يخرج عن الآتي :

1- إذا قمتم من غير طهر .

2- إذا قمتم من نوكم .

3- إذا قمتم من كل حال قيام المرء إلى صلاته أن يجدد لها طهرا.

4- إذا قمتم كان أمراً ثم نسخ بالتحفيف .

5- هو إذن من الله بفعل كل الأعمال بغير طهارة إلا الصلاة.

ثم علق على هذه الأقوال بقوله :

(وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب ، قول من قال : إنَّ الله عنِّي بقوله : "إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا .." ، قصد بذلك جميع أحوال قيام القائم إلى الصلاة ، غير أَنَّه أمر فرض على من كان ناقص الطهارة ، وأمر ندب لمن كان على طهارة)¹.

فهنا يتبيّن أنَّ الاختلاف في فهم الآية واستنباط الأحكام الشرعية منها مبني على الخلاف النحوي في تقدير المذوف من جهة ، ومن جهة أخرى هل في الآية مذوفٌ أصلًا؟ فاختلفت أقوال الفقهاء التي ذكرناها بناءً على هذا الاختلاف النحوي في تقدير المذوف .

¹- الطبرى ، جامع البيان في تأویل القرآن ، ج 6 ، ص 138 .

الحمد لله وكفى، وسلام على الدين اصطفى، وبعد:

قد تبين جلياً من خلال عرض جهود المفسرين في الأحكام المستقادة من آيات الطهارة أن اختلاف

النحوين في تقرير الحكم النحوي أدى إلى خلاف في استنباط الحكم الفقهي، وكذلك لاحظنا أنَّ

تعدد الآراء الفقهية اتسع باتساع رقعة التأويل النحوي، فكلما زاد التأويل النحوي تعددت الآراء الفقهية.

وبذا لنا من خلال العرض التأثير المتبادل بين النحو والفقه، فكما أثر الفهم النحوي في الحكم الفقهي

فقد أثر الحكم الفقهي في التوجيه النحوي.

فنلاحظ أنَّ الحكم الفقهي المستقر في ذهن النحوي كان يوجّه تفكيره إلى فهم التركيب بصورة تتواءم

مع الحكم الفقهي فكثير التأويل النحوي.

النتائج:

- أنَّ كتب التفسير والفقه ميدان رحب لدراسة الأقوال والأراء الفقهية.
- أنَّ اللغة أثراً كبيراً في اختلاف الحكم الشرعي بين الفقهاء وبخاصة جانب علمي النحو والصرف.¹
- أنَّ كثيراً من آراء الفقهاء يعتمدون في الاستدلال لها بالقاعدة النحوية لدعم المسألة.
- أنَّ اللغة والفقه يتعاونان معاً في تبيين الحكم الشرعي ، وأنَّ الفقيه لا يستغني عن اللغة عند إصدار الحكم الشرعي في المسائل التي تعرض له.
- ليس اللغة وحدها قادرة على بيان إرادة المشرع في التشريع، فالفقهاء لا يقفون عند ظواهر المعاني اللغوية وإنما يسirون على منهج يحكم الصلة بين النص الشرعي والملكة الفكرية واللغوية وفق ضوابط وقواعد.
- ثراء اللغة العربية وغناها مما أهلها لكون حاملة لمعانٍ القرآن الكريم.

¹ وقد ألف جمال الدين الإسنوبي كتاباً سماه : " تخریج الفروع الفقهیة على القواعد النحویة "

التوصيات:

- إنَّ النص القرآني بهذا الثراء الدلالي والغنى المعنوي يحتاج مزيداً من الدراسات التي تهتم

بلغظه لكي تتسع أحكامه وتوجيهاته فتشمل حياة الناس وشأنهم الخاصة وال العامة.

- ضرورة إيلاء الجانب النحوي الدلالي مزيداً من الدراسات والبحوث.

- أن تقوم دراسات أخرى تدرس أثر اللغة على اختلاف الفقهاء في جوانب أخرى كالعبادات

والمعاملات والسنن النبوية بكل علومها .

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الأبيات الشعرية
- ثبت مصادر البحث ومراجعه

فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	الآية
26	<p>﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الْصِّيَامِ الْرَّفِثُ إِلَى سَاءِكُمْ هُنَّ بِإِيمَانِكُمْ وَأَنْتُمْ بِإِيمَانِهِنَّ عِلْمُ اللَّهِ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَحْتَلُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَأُنَّبَّعَنَّ بَشِّرُوهُنَّ وَبَيْعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبْيَنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَيْتُمُ الْصِّيَامَ إِلَى أَيْلَمْ وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَدِيقُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ مَا يَبَيِّنُهُ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُوْنَ﴾ [البقرة: 187]</p>
36	<p>﴿وَأَنْفَقُوا فِي سَيِّلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا يَدِيْكُمْ إِلَى الْهَلْكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195]</p>
28	<p>﴿وَإِنْ كَانَ ذُوْ عُسْرَةٍ فَنِظِّرْهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدِّقُوا خَيْرُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 280]</p>
35	<p>﴿فَلَمَّا آتَحَسَ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفَّارَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّوْنَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ عَامِنَا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ إِنَّا مُسْلِمُوْنَ﴾ [آل عمران: 52]</p>
30	<p>﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذَلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ﴾ [آل عمران: 123]</p>
27	<p>﴿وَأَتُوْا الْيَتَمَّ أَمْوَالَهُمْ وَلَا نَتَبَدَّلُ الْحَبْيَثُ بِالْطَّيْبِ وَلَا نَأْكُلُ أَمْوَالَهُمْ إِنَّ أَمْوَالَكُمْ لِإِنَّهُ كَانَ حُوَيْا كَبِيرًا﴾ [النساء: 2]</p>
40	<p>﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَمْسِحُوا بُرُءُ وَسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنْبًا فَاطَّهِرُوْا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْفَاغِطِ أَوْ لَمْسِتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءَ فَتَيَمِّمُوا صَعِيدًا طَيْبًا فَأَمْسِحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيْكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَيْنَكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَيْنَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ﴾ [المائدة: 6]</p>
40	<p>﴿الْيَوْمَ أَحَلَّ لَكُمُ الْطَّبَبَتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْسِنُوْنَ مِنَ</p>

	<p>الْمُؤْمِنَتِ وَالْمُحْسَنَتِ مِنَ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَاءَاتِيْمُوْهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنَيْنَ غَيْرَ مُسَفِّحَيْنَ وَلَا مُتَحَذِّيَّ أَخْدَانِ وَمَنْ يَكْفُرُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ</p> <p style="text-align: right;">[المائدة: 5]</p>
18	<p>﴿قَدْ يَنْفُحُ أَهِيَطُ إِسَالِمٌ مِنَّا وَبَرَكَتِ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمُّهٗ مَمَّنْ مَعَكَ وَأُمُّ سَمِّعَتْهُمْ مِمَّ يَمْسِهُمْ مِنَ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [هود: 48]</p>
29	<p>﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيَلَّا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكَنَا حَوْلَهُ لِنُرِيهِ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: 1]</p>
36	<p>﴿وَهُرِزَ إِلَيْكَ بِمَنْعِنَ النَّخْلَةِ شَقَقَتْ عَلَيْكَ طَبَاقَ جَنِيَّا﴾ [مريم: 25]</p>
40	<p>﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَسَرَتِيْ أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾ [طه: 125]</p>
37	<p>﴿مَنْ كَانَ يَظْنُنُ أَنَّ لَنْ يَنْصُرُهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلَيَمْدُدْ سَبَبٌ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لَيُقْطَعُ فَلَيَنْظُرْ هَلْ يُدْهَبَنَ كَيْدُهُ مَا يَغِيْظُ﴾ [الحج: 15]</p>
37	<p>﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَكِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلَنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَنْكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظْلَمُ نَذِقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: 25]</p>
43	<p>﴿الرَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالرَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانِيَ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرَمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِيْنَ﴾ [النور: 3]</p>
36	<p>﴿رُدُّوْهَا عَلَىٰ فَطَفَقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: 33]</p>
39	<p>﴿فَأَخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَنِيْهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابِ يَوْمِ أَلِيمٍ﴾ [الزُّحْرُوف: 65]</p>

43	﴿فِي مُحْفِظٍ مُّكَرَّمٍ﴾ [١٣] 
32	﴿عَيْنَا يَشَرِّبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ [٢٨] 

فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الحديث
26	(أمتى الغر المحجلون من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطلب غرته فليفعل)
25	(أَنَّهُ تَوَضَّأَ إِلَى الْإِبْطِ)

فهرس الأبيات الشعرية

رقم الصفحة	قائله	البيت الشعري
14	امرأة القيس الكندي	ثياب بنى عوف طهارى نقية * * * و أوجههم عند المسافر غران
32	عمر بن أبي ريبعة	فاثمت فاها آخذأ بقرونها * * * شرب النزيف برد ماءالحشرج
32	أبوزبيفالهذلي	شرينَ بماء البحر ثم ترَفَّعَ * * * متى لحج ، لهمَ نَتَّيج
37	شاعر بنى ضبَّة	نضرب بالسيف ونرجو الفرج
38	أنشده سبيبويه	كنواح ريش حمامه نجدية

ثبات المصادر و المراجع

- القرآن الكريم.

1- ابن منظور لسان العرب، تحقيق: أمين محمود عبد الوهاب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1419هـ-1999م.

2-أحمد بن فارس زكريا، معجم مقاييس اللغة، محمد عوض مرعب، دار الجيل، بيروت، ط1.

3-موسى إسماعيلكتاب أحكام الطهارة، دار الإمام مالك،طبعة الثانية 1433هـ-2012م.

4- وهبة الزحيلي، موسوعة الفقه الإسلامي ، دار الفكر ، دمشق،طبعة الثالثة 1434هـ-2013م.

5- أحمد رضا شريف، الاختلاف الفقهي ، دار بن كثير للنشر عمان الأردن، الطبعة الثالثة 1434هـ-2007م.

6-مساعد مسلم آل جعفر، مح2001م. هلال سرحان، مناهج المفسرين، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1980م.

7- عباس حسن النحو الوفي، دار المعارف المصرية، الطبعة الثالثة.

8-الطاهر بن عاشور، التحرير والتوير، مؤسسة التاريخ، الطبعة الأولى بيروت، لبنان، 2000م -1920هـ.

9-أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان عن تأويلاً للقرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت. الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م .

10- محييالسنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل ،المحقق: عبد الله النمر، دار طيبة، الرياض،طبعة الأولى 1989م، 1409هـ.

11- أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، تفسير الكشاف، المحقق: خليل مأمون شيماء، دار المعرفة، بيروت لبنان،طبعة الثالثة 1430هـ - 2009هـ.

12- ابن أم قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني ، مكتبة مشكاة الإسلامية الإلكترونية.

- 13- محبي الدين درويش، إعراب القرآن الكريم، دار ابن كثير ، دمشق،
بيروت الطبعة التاسعة 2003م.
- 14- محمد علي الصابوني، روائع البيان في تفسير آيات الأحكام، مؤسسة
مناهل العرفان، بيروت مكتبة الغزالى، الطبعة الثالثة 1401هـ-1981م.
- 15- أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،
المكتبة التوفيقية، مصر، المحقق: عماد زكي البارودي.
- 16- أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الأندلسي، بداية
المجتهد ونهاية المقتضى، دار الفك، بيروت لبنان، ط1. 1436هـ-2014م.
- 17- ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحقيق: عبد الرزاق
المهدي، دار الكتاب العربي، ط1، 1421هـ-2000م.
- 18- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تحقيق: عادل أحمد عبد الوجود،
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.